S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1997/804
16 October 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل الرسالة المرفقة المؤرخة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ الواردة من الممثل السامي، السيد كارلوس وستندورب، بشأن تنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك (انظر المرفق).

وسيكون من دواعي تقديري أن تحيطوا أعضاء مجلس الأمن علما بها.

(توقيع) كوفي ع. عنان

المرفق

رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك

أتشرف بأن أحيل إليكم التقرير السابع عن أنشطة الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك. وسيكون من دواعي تقديري أن تتيحوا هذا التقرير لمجلس الأمن.

المخلص

(توقيع) كارلوس وستندورب

تذييل

تقرير مقدم إلى الأمين العام من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك

أولا - مقدمة

١ - عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، الذي أيد تعيين ممثل سام "لكي يتولى رصد تنفيذ اتفاق السلام، وحشد وتنسيق أنشطة المنظمات والوكالات المدنية المعنية وكفالة التوجيه لها عند الاقتضاء"، فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، أقدم طيه التقرير السابع المتوخى في المرفق ١٠ من اتفاق السلام، ونتائج مؤتمر لندن بشأن تنفيذ السلام المنعقد يومي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

٢ - ويغطي هذا التقرير أنشطة مكتب الممثل السامي والتطورات التي طرأت في المجالات الواردة أدناه خلال الفترة الممتدة من بداية تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

ثانيا - الجوانب المؤسسية

مكتب الممثل السامي

٣ - تتركز الجهود الدولية الرئيسية، في المرحلة الحالية من عملية السلام في البوسنة والهرسك والمسماة بفترة توطيد الاستقرار، على أشد الجوانب تعقيدا من تنفيذ اتفاق السلام، ألا وهو العنصر المدني. ولا حاجة إلى القول بأن نجاح جميع الأنشطة في إقامة سلام دائم في البوسنة والهرسك يعتمد أساسا على تحقيق هذه الجوانب. ورغم أن عملية السلام تواصل سيرها بخطى بطيئة، فقد تحققت نتائج معقولة وإن كانت المهام التي تنتظرنا هائلة، بيد أنني أعتقد أنه لا يزال هناك قدر من الأمل يدعو للتفاؤل نظرا لوجود اتجاه واضح أمام المجتمع الدولي، ألا وهو اتفاق السلام والفهم المشترك للأهمية الحيوية لتنفيذ هذا الاتفاق. وتقع المسؤولية الرئيسية في تنفيذ المهام المدنية على عاتق السلطات في البوسنة والهرسك. فلن تتحقق فعلا التسوية السلمية ولن تصبح عملية السلام عملية لا رجعة فيها إلا عندما تبدأ الأطراف البوسنية نفسها التنفيذ المشترك لالتزاماتها بموجب اتفاق السلام، من خلال، وقبل كل شيء، التشغيل الفعال لهياكل دولتها المشتركة.

٤ - وواصل مقري في سراييفو وأمانة مكتبي في بروكسل، في الفترة الوارد وصفها، العمل على تنسيق عمليات أنشطة التنفيذ المدني داخل البوسنة والهرسك، بالإضافة إلى إجراء الاتصالات مع مقار المنظمات

والوكالات المنفذة المعنية، والقيام قدر الإمكان بالمتابعة الوثيقة لمختلف المنتديات الدولية التي تهتم بالتسوية السلمية في البوسنة.

٥ - وقد أعطيت أولوية للتنسيق على الصعيد الإقليمي ورصد الحالة على أرض الواقع، وواصلت مكاتبي في موستار وتوزلا وبانيا لوكا تيسير الاتصالات على الصعيد المحلي، تعزيزا للتعاون المشترك بين الكيانين في مختلف الميادين. وسيكون التواصل الإقليمي الذي توفره هذه المكاتب أمرا ضروريا أثناء فترة توطيد الاستقرار.

٦ - ويواصل نائبي، المشرف في برتشكو، والذي أنشأ مكتب الممثل السامي في الشمال في منتصف نسيان/أبريل ١٩٩٧، تأدية واجباته بنجاح وفقا لاتفاق السلام وقرار التحكيم الخاص ببرتشكو. ويتولى مكتبه التنسيق بصورة وثيقة مع جميع المنظمات الدولية الممثلة في برتشكو وفي المنطقة التي تقع ضمن مسؤولية مكتب الممثل السامي في الشمال، ويتلقى الدعم بصورة جيدة من قوة تثبيت الاستقرار، وقوة الشرطة الدولية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ومراعاة لتسارع أنشطة المشرف مع اقتراب لحظة اتخاذ القرار في ١٥ آذار/ مارس ١٩٩٨، اعتزم إضافة موظفين خبراء إلى مكتبه بصفة مؤقتة لكفالة التغطية المناسبة للمهام ومجالات الاهتمام.

٧ - وثمة حاجة إلى مواصلة وتطوير القدرة التي بلغها مكتبي في سراييفو فيما يتعلق باتخاذ الإجراءات الوقائية والاستباقية وإجراءات المتابعة، وتتطلب الظروف المهيئة لاستمرار هذه القدرة من البلدان التي تساهم بموظفين مواصلة مستوى التزامها الحالي. وأود أن أعرب عن شكري للحكومات التي استبدلت أو مددت فترة خدمة الموظفين وآمل أن تستمر المساهمة المنتظمة في هذا الميدان.

٨ - وفي ١٧ أيلول/سبتمبر لقي فريق مكون من ١٢ صديقا عزيزا وزميلا غاية في الكفاءة والتفاني مصرعه بصورة مأساوية في حادث تحطم طائرة هيلوكبتر في أواسط البوسنة. وقد صدمنا جميعا للوفاة المبكرة لنائبي الرئيسي، السفير غيرد واغنر، وليا ميلنك، وتشارلز موربث، ويورغين شاوف، وتوماس ريمبارت، وبيتر باكس، وليفيو بيكاتشيو، وأندرزيك بولر، وديفيد كريسكوفيتش، ووليم نسبت، ومارفن بادجت، وجورج ستايبلر. ويذكرنا فقدان أولئك الذين بذلوا أرواحهم من مختلف دول العالم لخدمة عملية السلام بالتضحيات التي لا تحصى التي قدمها العديد من الأجانب لمساعدة هذا البلد المنكوب. وسوف نمضي قدما بمزيد من التصميم والعزم لإنجاز مهمة تنفيذ اتفاق السلام، وسيكون في تحقيق السلام والمصالحة في البوسنة والهرسك التخليد الحقيقي لذكراهم.

مجلس تنفيذ السلام

٩ - اجتمع المجلس التوجيهي التابع لمجلس تنفيذ السلام مرتين أثناء الفترة قيد الاستعراض، في سراييفو في ١٨ تموز/يوليه، وفي بروكسل في ١ تشرين الأول/أكتوبر. وقد تركز الاهتمام بصفة خاصة على

تنفيذ إعلان سنترا الذي يحدد بوضوح نوع الأداء المتوقع بالضبط من السلطات في الشهور القادمة، بما في ذلك عدد من التدابير المحددة التي ينبغي اتخاذها دون إبطاء. وفضلا عن ذلك، فقد طلب إليّ المجلس التوجيهي أن أوصي بتدابير لعدم الامتثال في حالات تباطؤ السلطات في البوسنة والهرسك. فقد بلغت الإعاقة التي واجهها تعيين السفراء واعتماد القوانين المتعلقة بالجنسية وجوازات السفر مبلغا جعلني أصدر هذه التوصيات إلى المجلس التوجيهي في كلتا الحالتين. وقد قمت في وقت أقرب بممارسة السلطات المعززة الممنوحة لي بموجب إعلان سنترا فيما يتعلق بالقضايا المتصلة بوسائط الإعلام.

ثالثا - تنسيق التنفيذ المدني

التنسيق العام

١٠ - استمرت المناقشات العادية مع ممثلي الحكومات والمنظمات على جميع المستويات. وقد عقدت العزم على التشاور شخصيا مع الزعماء المعنيين، وأقدر جدا الدعم الذي تلقيته منهم. واشتركت الأمانة في بروكسيل، بصورة خاصة، في الحفاظ على هذه الصلات الوثيقة مع الشركاء الدوليين، كما اشتركوا في تقديم تنبؤات أساسية بعيدة المدى بالقضايا المتعلقة بالتنفيذ المدني. وفي سراييفو، أواصل باستمرار عقد اجتماعات لكبار المسؤولين بالاشتراك مع الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، ومفوض قوة الشرطة الدولية، والمبعوث الخاص لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وقائد قوة تثبيت الاستقرار ورئيس بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

١١ - لا تزال فرقة العمل الاقتصادي التي تجتمع برئاسيتي في سراييفو الأداة الرئيسية لتنسيق سياسات الإصلاح الاقتصادي وأولويات مساعدة الإعمار الدولية. وقد عززت فرقة العمل الاقتصادي تنفيذ الاشتراط السياسي كما طلب منها مؤتمر المانحين الثالث في تموز/يوليه. بالإضافة إلى ذلك، قامت فرقة العمل الاقتصادي بدور قيادي في وضع استراتيجية لمناهضة الفساد في البوسنة والهرسك.

١٢ وانتقلت فرقة العمل المعنية بالإعمار والعودة إلى مرحلة جديدة من الأنشطة والمسؤولية التنفيذية. فمن الناحية التنفيذية، أنشئت فرق العمل الإقليمية المعنية بالتعمير والعودة من أجل منطقة برتشكو/بوسافينا، الإقليم الشمالي الغربي - لمعالجة قضايا العودة والتعمير في كانتون أوناسانا فضلا عما يسمى بمنطقة أنفيل - ومن أجل كانتون سراييفو وكانتون غوراجده. وقد أسهمت فرق العمل الإقليمية المعنية بالتعمير والعودة إلى حد بعيد في التنسيق بين الوكالات ذات الصلة على المستوى الميداني وفي المدخلات الإقليمية في عمل السياسات لفرقة العمل المركزية المعنية بالإعمار والعودة.

١٣ - ويواصل المجلس التوجيهي التابع لمركز تنسيق حقوق الإنسان اجتماعاته أسبوعيا لضمان التنفيذ الفوري والشامل للأولويات التي وضعتها فرقة العمل المعنية بحقوق الإنسان. والخطط جارية لعقد حلقة عمل لحقوق الإنسان تحضرها مجموعة كبيرة من المنظمات، بما فيها المنظمات غير الحكومية الدولية

والمحلية، لمناقشة التقدم والثغرات في تنفيذ حقوق الإنسان استعدادا للاجتماع القادم لفرقة العمل المعنية بحقوق الإنسان.

١٤ - ولا تزال فرقة العمل المعنية بحرية التنقل تشكل محفلا قيما لاستكشاف مختلف السبل الكفيلة بتعزيز حرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات.

المؤسسات المشتركة في البوسنة والهرسك

١٥ - يواصل مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء والجمعية البرلمانية الاجتماع، ولكن بغير انتظام بسبب عدم وجود هيكل إداري وعدم اتخاذ قرار حتى الآن بشأن الموقع النهائي. كما أعاقت الأزمة الداخلية في جمهورية صربسكا - الغياب المنتظم للأعضاء الصربيين - عمل هذه المؤسسات بشكل كبير.

١٦ - وقد عقد مجلس الرئاسة أربع دورات عمل عادية واجتمع بعدة ممثلين دوليين أثناء الفترة قيد الاستعراض.

١٧ - ومن أجل الإصرار على إيجاد حل على الشبكة الدبلوماسية والقنصلية وفقا للموعد النهائي وهو ١ آب/أغسطس، الذي حدده إعلان سنترا وللتغلب على انعدام روح التسوية عند الأطراف، فقد أوصيت في ٢ آب/أغسطس بأن يعلق أعضاء المجلس التوجيهي علاقاتهم مع سفراء البوسنة والهرسك فورا. ونتيجة لذلك، تم، من حيث المبدأ، التوصل إلى الاتفاق على عدد (٣٣) السفارات والبعثات الدائمة للبوسنة والهرسك وعلى تقسيم الوظائف ووقع على الاتفاق في ٨ آب/أغسطس على أساس اقتراح فاوض مكتبي بشأنه. وتم اتخاذ قرار في ٣٠ أيلول/سبتمبر بشأن تعيين السفراء ريثما يتم حل القضية العالقة بشأن ثلاث وظائف. وهناك حاجة إلى معالجة إضافية لقضية تعيين موظفي السفارات ووزارة الخارجية.

١٨ - وقد ورد أيضا مشروع قوانين الجنسية وجوازات السفر في جدول أعمال دورات مجلس الرئاسة، بعد أن عجز مجلس الوزراء عن التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة. وقد نوقش مشروع قانون الجنسية وأعيد مع التعليقات إلى مجلس الوزراء لمتابعة النظر فيه. ومن الهام ملاحظة أن مجلس الرئاسة توصل في ٨ آب/أغسطس إلى اتفاق بشأن النظام الداخلي للجنة الدائمة للشؤون العسكرية.

١٩ - ومن بين المسائل الحاسمة الأخرى التي تحتاج إلى اتخاذ قرارات إضافية من قبل مجلس الرئاسة مسألة إقامة علاقات دبلوماسية بين البوسنة والهرسك وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، والعلم المشترك وتصميم عملة البوسنة والهرسك.

٢٠ - وكان مجلس الوزراء من جديد أكثر المؤسسات المشتركة نشاطا، بالرغم من أنه لا يجتمع بانتظام ولكن بمعدل مرة واحدة في الأبوع على الأقل. وأثناء الفترة قيد الاستعراض، أحرز المجلس تقدما كبيرا

بشأن مسائل الطيران والاتصالات، وذلك بتوقيعه اتفاقات هامة في هذين المجالين. وتتحول الأولوية الآن إلى تنفيذ هذين الالتزامين. ولكن لم يحرز إلا تقدم ضئيل في المسائل الأخرى.

٢١ - وأعتقد أنه يتعين على مجلس الوزراء أن يتخذ الخطوات اللازمة، بدعم مناسب في مكتبي للإبقاء على ما هو قائم من زخم إيجابي، لكي يزود نفسه بالأدوات الضرورية لتلبية التزاماته الدستورية. وتتضح ضرورة هذا حين نلاحظ إخفاق المجلس في تلبية مواعيد إعلان سنترا المحددة، وخاصة بشأن مشروع قوانين الجنسية وجوازات السفر الهام. ولم يتمكن مجلس الوزراء من الاتفاق على نصوص المشروع النهائية التي أعدها مكتبي والتي أعتقد أنها تقدم أكثر الحلول إنصافا وواقعية. ونتيجة لرفض الأعضاء الصربيين قبول هذا المشروع، الذي أيده الأعضاء البوسنيون والكرواتيون، قدمت توصيات للمجلس التوجيهي بألا يعترف بجوازات سفر أعضاء مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء الصربيين كوثائق سفر شرعية، ولا تزال هذه التوصية قائمة حيث أن الحالة لا تزال بحاجة إلى حل.

٢٢ - وعقد كلا مجلسي الجمعية البرلمانية دورتهما الرابعة في ١٦ أيلول/سبتمبر في لوكافيتشا حيث تم اعتماد القانون المعني بالجريدة الرسمية للبوسنة والهرسك. وأدى هذا إلى فتح الطريق أمام بدء نفاذ مجموعة البلدان السريعة ١ (وهي مجموعة من التشريعات الأساسية التي أقرت في أواخر حزيران/يونيه). وأقرت الجمعية البرلمانية أيضا اتفاقي ائتمان مع البنك الدولي بشأن الثقافة والمواصلات سبق أن وقع عليهما أعضاء مجلس الرئاسة. وعلاوة على ذلك، نصبت الجمعية البرلمانية لجانها.

٢٣ - وعقدت المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك دورتين أثناء الفترة قيد الاستعراض. وفي الدورة المعقودة في ٢٧ تموز/يوليه أقرت المحكمة نظامها الداخلي وانتخبت رئيسها وأربعة نواب للرئيس. وفي ٢٥ و ٢٦ أيلول/سبتمبر ناقشت المحكمة هيكلها الإداري واعتمدت قرارا بتنظيم المحكمة الدستورية، الذي يمكنها من توظيف الموظفين الأساسيين. كما تناول القضاة أول قضية من مجموع ١٣ قضية، كانت قد أحيلت حتى الآن للمحكمة.

٢٤ - وبالرغم من أنه تم التوقيع على النظام الداخلي للجنة الدائمة للشؤون العسكرية في أوائل آب/أغسطس، فقد عقد اجتماعها الأول في حينه في ١٥ أيلول/سبتمبر. وقد حضر الاجتماع جميع أعضاء مجلس رئاسة البوسنة والهرسك بالإضافة إلى وزيري الدفاع ورئيسي مجلس الأركان للكيانين على التوالي.

٢٥ - وأنا مصمم على جعل اللجنة الدائمة للشؤون العسكرية مؤسسة عاملة، بدلا من واجهة لمؤسسة، ولذلك باشر موظفو مكتبي قبل انعقاد الاجتماع الأول باتصالات مع المستشارين العسكريين الثلاثة المعينين من قبل مجلس الرئاسة والذين يقومون بوظائف الأمانة للجنة الدائمة. وتمت الموافقة على جدول الأعمال الذي تضمن عرضا من منظمة التعاون والأمن في أوروبا بشأن مراقبة السلاح ومناقشة أولية بشأن تعيين ملحقين عسكريين. ويتعين على اللجنة الدائمة للشؤون العسكرية أن تلعب دورا رئيسيا في الاستقرار البعيد الأجل في البوسنة والهرسك وذلك بتشجيع الانفتاح والتعاون والثقة المتبادلة بين الكيانين. ويتعين على

مستشاري العسكري أن ينسق أمانة اللجنة ويديريها، وسيستمر في إصراره على إحراز نتائج من اللجنة الدائمة.

التشريعات الأساسية

٢٦ - أعد أحد الأفرقة العاملة التي عينها مجلس الوزراء مشروع قانون للجنسية للبوسنة والهرسك بالتعاون الوثيق مع مكتبي ومع مجلس أوروبا ومع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وعرضه على مجلس الوزراء منذ مطلع هذا الصيف. لكن مجلس الوزراء لم يتمكن من الاتفاق على المسائل المعلقة. كما نظر مجلس رئاسة البوسنة والهرسك في المشروع. ونظرا لما لقانون الجنسية من أهمية بالغة، فلذا من الضروري أن تقره المؤسسات المشتركة للبوسنة والهرسك بدون أي مزيد من التأخير.

٢٧ - وفور اعتماد قانون الجنسية للبوسنة والهرسك، سيتعين على الكيانين تحقيق اتساق قانوني الجنسي لديهما مع ذلك القانون. وسيقدم مكتبي، بالتعاون مع مجلس أوروبا، مساعدته للكيانين في هذا الصدد.

٢٨ - ومعروض أيضا على مجلس الوزراء مشروع قانون جوازات السفر، الذي ينظم شكل الجوازات وطريقة إصدارها لكي يعتمده، لكنه لم يتمكن للآن من حل مسألة شكل الجوازات.

٢٩ - والتشريعات التي تعتمدها الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك لا تدخل حيز النفاذ قبل نشرها رسميا. ووافق مجلس الوزراء، بناء على مبادرته الخاصة، على "قانون بشأن الجريدة الرسمية للبوسنة والهرسك". وقد اعتمدت الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك هذا القانون وسيتم قريبا نشر الجريدة الرسمية الجديدة بانتظام بلغات الشعوب المكونة الثلاثة.

٣٠ - وقد بدأ مكتبي، بالإضافة إلى المؤسسات الدولية الأخرى، عملية وضع المجموعة الثانية من التشريعات الأساسية، بما فيها التشريع المعني بالإدارة التكرارية والاتصالات، وإدارة المجال الجوي، وقانون الانتخابات الدائم، وقانون الهجرة والقانون الدائم للجمارك والتعريفات الجمركية. ويتم إعداد المشاريع الأولى لهذه القوانين وستعرض على سلطات البوسنة والهرسك قريبا.

اللجان المشتركة

٣١ - ترد أنشطة اللجنة المؤقتة للانتخابات (المرفق ٣)، التي ترأسها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في فروع هذا التقرير المتصلة بالانتخابات.

٣٢ - وواصلت عملها لجنة حقوق الإنسان، التي تتألف من دائرة حقوق الإنسان ودائرة أمين المظالم (المرفق ٦) ولجنة المطالبات العقارية (المرفق ٧).

٣٣ - وتواجه دائرة حقوق الإنسان ودائرة أمين المظالم ولجنة المطالبات العقارية جميعها نقصا خطيرا في التمويل. واستجابة لدعوة اجتماع المجلس التوجيهي لسنترا، تعهدت حكومة البوسنة والهرسك بمبلغ ٠٠٠ ٢٠٠ مارك ألماني لكل مؤسسة من ميزانيتها لعام ١٩٩٧. غير أن المجلس التوجيهي اعترف أيضا بأنه سيتعين على المؤسسات طلب الدعم الدولي أثناء السنوات الأولى من عملياتها، وتعهدت بتقديم مساعدة مالية إضافية وبالسعي لتوفير مساعدة مالية إضافية من الآخرين وذلك للسماح لهذه المؤسسات بمواصلة عملها الهام. ومن أجل الوفاء بهذا التعهد، اقترحت على المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلم بأن يتم تمويل المؤسسات الثلاث هذه لعام ١٩٩٨ عن طريق الأنصبة المقررة وفقا لنفس قائمة التمويل المستخدمة في تحديد التبرعات لمكتب الممثل السامي.

٣٤ - ورغم حالة التمويل الحرجة، تستمر أعمال المؤسسات الثلاث في التوسع. وحتى ٣٠ أيلول/سبتمبر، كان مكتب أمين مظالم حقوق الإنسان (في كل من مكتبي سراييفو وبانيا لوكا) قد فتح ٢٥٢ ٢ ملفا مؤقتا، وسجل ٠٦٠ ١ قضية، وأصدر ٤٩ تقريرا نهائيا في قضايا فردية و ١٠ تقارير خاصة. وأحال مكتب أمين المظالم ثلاثا وثلاثين قضية إلى دائرة حقوق الإنسان. وحتى ٣٠ أيلول/سبتمبر، سجلت دائرة حقوق الإنسان ٥٩ قضية واتخذت ١١ قرارا بشأن مقبولية الطلبات. وعقدت خمس جلسات استماع علنية وأصدرت القرارين النهائيين في قضيتين. وخلال الفترة نفسها، تلقت لجنة المطالبات العقارية ما يزيد عن ٠٠٠ ٤٠ مطالبة، واتخذت أكثر من ٢٠٠ ٤ قرارا، وأرسلت ٤٥٠ فتوى إلى المشرف التابع لمكتب الممثل السامي في برتشكو. وفي آب/أغسطس بدأت لجنة المطالبات العقارية في تقديم خدمات فحص حقوق ملكية المنازل ذات الملكية الخاصة لجميع وكالات التشييد. ومنذ ذلك الحين، تلقت طلبات لفحص حقوق ملكية ٠٩٤ ١ عقارا.

٣٥ - وقد صادفت المؤسسات الثلاث تعويقا لعملها بسبب قلة التعاون من جانب السلطات. وعلى وجه الخصوص، امتنعت السلطات مرارا عن الرد على التقارير أو الاستجابة لطلبات الحصول على المعلومات، أو قدمت ردودا غير كافية؛ ومازال مكتب أمين المظالم يواجه صعوبات في كفالة وفاء سلطات الاتحاد بمسؤولياتها بموجب المرفق السادس. ومازالت هناك، بالنسبة للمؤسسات الثلاث، ثغرة خطيرة فيما يتعلق بالخطوات التي تتخذها السلطات لكفالة التنفيذ الفوري والفعال لمقررات وتوصيات هذه المؤسسات. ومع ذلك، فقد تم إحراز تقدم ملموس من حيث فعالية المؤسسات وتأثيرها في قضايا محددة.

٣٦ - وسيواصل مكتبي إيلاء أولوية عليا للعمل مع مكتب أمين المظالم ودائرة حقوق الإنسان ولجنة الممتلكات على كفالة تعاون السلطات التام مع كل من المؤسسات وكفالة احترام تقاريرها وقراراتها، بما في ذلك من خلال إعداد تشريع تنفيذي حسب الاقتضاء. كما سنعمل جاهدين لرصد الحالات التي لم تفِ فيها السلطات بالتزاماتها الأساسية، وتنسيق التدخل في تلك الحالات.

٣٧ - وعقدت لجنة المحافظة على المعالم الوطنية (المرفق ٨)، التي تنسقها وتمولها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، دورتها الخامسة في ٢٢ تموز/يوليه، ووسعت نطاق انتقاء المعالم والمواقع التي ستدرج في القائمة الوطنية المناسبة. وتمت بعد ذلك زيارة معالم التراث المدرجة في القائمة من أجل إجراء تحليل لحالتها، ويجري إعداد الوثائق المناسبة، ومن المشاكل الرئيسية التي ووجهت، مشكلتا عدم توثيق المواقع والمعالم التاريخية، وتفرق تلك المعالم.

٣٨ - ووافقت اللجنة المعنية بالمؤسسات العامة (المرفق ٩) في اجتماعها الأخير على إعادة تسيير حركة السكك الحديدية بين الكيانات دون إبطاء. وأعطيت تعليمات لشركات تشغيل الخطوط الحديدية بأن تعمل معا وتتخذ أية خطوات لازمة لتنفيذ ذلك القرار، مبتدئة بخط ماغلاي - توزلا ودوبوي - زفورنيك بحركة خطوط الشحن أولا. وعقب الفتوى التي أصدرها مكتبي، قدم هيكل تنظيمي جديد لقطاع السكك الحديدية إلى اللجنة، ولكن لم يتم التوصل بعد إلى توافق في الآراء بشأنه. ومن المقرر أن تبدأ اللجنة من جديد دراسة قطاع الطاقة، وسيقوم الفريق العامل، في جملة أمور، بدراسة استصواب إنشاء هيئة مشتركة بين الكيانين من أجل زيادة التنسيق ووضع سياسة مشتركة في هذا الميدان.

الانتخابات

٣٩ - منذ تقديم تقريري الأخير، توجه الناخبون في البوسنة والهرسك إلى صناديق الاقتراع في يومي ١٣ و ١٤ أيلول/سبتمبر للإدلاء بأصواتهم لأول مجالس بلدية تنتخب ديمقراطيا عقب توقيع اتفاق السلام. وقد جرت الانتخابات البلدية على نحو هادئ ومنظم ومشرف. وكان هذا نتيجة لموقف التعاون من جانب السلطات، الذي عززه جهد هام للتخطيط من جانب جميع الوكالات الدولية الرئيسية اعتمادا على الخبرة التي تجمعت أثناء العملية الانتخابية التي جرت عام ١٩٩٦.

٤٠ - ولقد ووجهت تهديدات بمقاطعة الانتخابات طوال عملية التحضير للانتخابات، بلغت أوجها بانسحاب ممثلي جمهورية صربسكا وممثلي الاتحاد من أعمال اللجنة المؤقتة للانتخابات. وتم سحب ممثل جمهورية صربسكا إلى أن تتلقى لجنة الانتخابات التابعة لجمهورية صربسكا نسخة من السجل النهائي للناخبين؛ ونتيجة لمحادثات جرت في بلغراد، تم تقديم بعض التنازلات المتعلقة بالتنفيذ. وتم سحب ممثل الاتحاد الكرواتي، ولم يمكن التغلب على مقاطعة الاتحاد الديمقراطي الكرواتي إلا عقب إجراء محادثات في زغرب وتقديم تنازلات تتعلق بالقواعد الانتخابية للمنطقة الوسطى في موستار في مقابل اعتماد تعديلات هامة في دستور كانتون الهرسك - نيريتفا. وبذلك حضر الجانبان في آخر لحظة، مما أتاح الاشتراك العام في الانتخابات بنسبة تقرب من ٨٠ إلى ٨٥ في المائة من الناخبين. وصودفت العقبة الهامة الوحيدة أمام العملية في زبتشه، حيث اختار الاتحاد الديمقراطي الكرواتي عدم الاشتراك.

٤١ - ونظرا لأن الإشراف الدولي على الانتخابات البلدية اقتضى وضع خطة تنفيذية للتنفيذ والإدارة في فترة ما بعد الانتخابات، قام المجلس الوزاري التوجيهي الذي اجتمع في سنترا بإقرار الخطة التنفيذية

للانتخابات، التي تنص على إنشاء آلية رصد مشتركة بين الوكالات - وهي لجان تنفيذ نتائج الانتخابات - كلفت برصد تنفيذ الأطراف لنتائج الانتخابات البلدية من جميع الجوانب. وقد وضعت هذه الخطة في المقام الأول لتمكين الوكالات الدولية من تحديد أي فرد أو حزب سياسي أو سلطة أو أي طرف آخر ممن يقومون بعرقلة عملية التنفيذ، بينما تظل المسؤولية عن التنفيذ الفعلي على عاتق الأطراف.

٤٢ - ومع نهاية العام، ستنتهي ولاية اللجنة المؤقتة للانتخابات للإشراف على الانتخابات البلدية. وعندئذ سيقوم رئيس بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وفقا لخطة تنفيذ الانتخابات، بتقييم العملية الانتخابية عموما وتقديم تقرير إلى الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في شكل تقرير ختامي عن عملية الانتخابات البلدية. وبهذا التقرير تنتهي المرحلة الأخيرة من عملية الانتخابات البلدية.

٤٣ - وفي ٥ آب/أغسطس، طلب رئيس جمهورية صربسكا من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تمد - أو بتعبير أدق - أن تمدد بعثتها حتى نهاية العام، لكي تشرف على التحضير للانتخابات الطارئة للجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا وعلى إجراء تلك الانتخابات. وكان من المفهوم أن سجل الناخبين، الذي نشأ من خلال التسجيل الإيجابي للناخبين في الانتخابات البلدية، سيكون الأساس لتحديد الأهلية. كما فهم ضمنا أن قواعد ونظم اللجنة المؤقتة للانتخابات ستطبق، مع الاكتفاء بالتغييرات الضرورية للمواءمة مع الحالة.

٤٤ - وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر قرر المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا رسميا أن يضطلع بمهمة الإشراف على انتخابات الجمعية الوطنية في جمهورية صربسكا، التي ستجرى في موعد اقترحه رئيس جمهورية صربسكا بالتشاور مع منظمة الأمن والتعاون. وعلاوة على ذلك، قرر المجلس الدائم أن يشرف على الانتخابات الأخرى التي ستجرى في جمهورية صربسكا في موعد لاحق وفقا للأحكام الدستورية، مع الإحاطة علما بتوقيع اتفاق بين رئيس جمهورية صربسكا والعضو الصربي في مجلس رئاسة البوسنة والهرسك في ٢٤ أيلول/سبتمبر في بلغراد.

٤٥ - وقد أكد مكتبي باستمرار أن الانتخابات التي تجري في البوسنة والهرسك قبل إنشاء لجنة دائمة للانتخابات، يجب أن تخضع لإشراف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا حتى تكتسب صفة الانتخابات الحرة والنزيهة والديمقراطية. وعلاوة على ذلك، من الضروري أن يكون ذلك الإشراف مصحوبا بتطبيق قواعد ونظم اللجنة المؤقتة للانتخابات.

٤٦ - ولأن الانتخابات هي التأكيد للنظام الدستوري المتوخى في اتفاق السلام، فستكون الانتخابات المقبلة في البوسنة والهرسك ذات أهمية قصوى بالنسبة لتنفيذ اتفاق السلام. ومن ثم سيكون تيسير إنشاء اللجنة الدائمة للانتخابات من أهم المهام التي على مكتبي أن يقوم بها. وكما تم توخيه في خطة العمل الأولى التي صيغت في أثناء مؤتمر لندن لتنفيذ السلام الذي عقد في ٤ و ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، ستنشأ اللجنة

الدائمة للانتخابات بموجب قانون للانتخابات تعتمده الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك؛ وسيقدم المشروع الأول لذلك القانون إلى الأطراف لكي تنظر فيه في المستقبل القريب.

المسائل المتعلقة بالاتحاد

٤٧ - استمر المناخ السياسي والأمني في التحسن في جميع أنحاء الاتحاد. وتجري عودة اللاجئين، بما في ذلك إلى مناطق الأقليات، لا سيما في كانتون وسط البوسنة وكانتون زينتشا - دوبوي. ويبدو أن حرية التنقل لم تعد تشكل مشكلة كبيرة. غير أن بعض التطورات المثيرة للقلق قد حدثت، مثل تفجير سيارة بقنبلة في غرب موستار في ١٨ أيلول/سبتمبر، وعدة هجمات على أهداف دينية.

٤٨ - وواصل مكتبي تناول المسائل المتعلقة بالاتحاد على نطاق واسع. وتجدر الإشارة بصفة خاصة إلى منتدى الاتحاد الذي عقد في ٢٠ آب/أغسطس وإلى اجتماعين رفيعي المستوى للاتحاد بشأن كانتون وسط البوسنة عقدا في ٥ و ٢٧ آب/أغسطس.

٤٩ - وفي ٤ أيلول/سبتمبر اعتمدت جمعية كانتون سراييفو التعديلات الدستورية اللازمة لتأسيس مدينة سراييفو. فبعد الانتخابات البلدية لا بد من تأسيس المدينة مع ضمان تمثيل المجموعات العرقية الثلاث. وسيتابع مكتب الممثل السامي عن كثب تشكيل مجلس المدينة، وانتخاب عمدة لها، وإجراء تغييرات في الإدارة لضمان تشارك جميع فئات المجتمع في حكم عاصمة البوسنة والهرسك.

٥٠ - وفي ١٣ أيلول/سبتمبر اعتمدت الجمعية الكانتونية لكانتون الهرسك - نيريتفا تعديلات على دستور الكانتون تتعلق بموستار، وبهذا مهدت الطريق لإجراء انتخابات بلدية اشتركت فيها جميع الأطراف الرئيسية في الاتحاد. غير أن الحالة في موستار ما زالت متفجرة، إذ لم يحترم الشريك الكرواتي بعد التزامه بحل الاتحاد المكون من ثلاث بلديات في غرب موستار.

٥١ - وبالإضافة إلى سراييفو وغوراجده، بدأ كانتونان خاضعان لنظام خاص، هما كانتون الهرسك - نيريتفا وكانتون وسط البوسنة، عملية إعادة التشكيل لشرطة كانتونية موحدة جديدة. وتعمل هذه الشرطة المشتركة حاليا في عدد من البلديات المختلطة عرقيا، وإن كانت لا تزال هناك مشاكل في بعض البلديات. ويعتبر تشكيل هياكل الشرطة المشتركة، بالنظر إلى أهميتها بالنسبة لتوفير الأمن، شرطا مسبقا لعودة المشردين واللاجئين على نطاق واسع إلى مناطق الأقليات.

٥٢ - وفي مجلس الشعب التابع للاتحاد، أوقف الاتحاد الديمقراطي الكرواتي اعتراضه الذي نشأ عن عدم وجود اتفاق على قانون بشأن البلديات المقسمة والجديدة، وبصفة خاصة بشأن أوسورا التي يقطنها الكروات، ووافق على اعتماد التعديلات المدخلة على عدد من قوانين الاتحاد الهامة، بما في ذلك ميزانية

الاتحاد لعام ١٩٩٧. غير أن مسألة البلديات المقسمة والجديدة، وخاصة أوسورا، ما زالت مطروحة في جدول الأعمال وسيتعين حلها دون إبطاء.

المسائل المتعلقة بجمهورية صربسكا

٥٣ - لقد ازدادت الأزمة الدستورية والسياسية في جمهورية صربسكا تعقيدا منذ تقديم تقريري الأخيرة (S/1997/542، المرفق). وتمثلت بدايتها في قيام رئيسة جمهورية صربسكا بوقف وزير الداخلية عن العمل بتهمتي الفساد والاختلاس. وفي ٣ تموز/يوليه، أقدمت رئيسة الجمهورية على حل الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا بدعوى أنها قد أصبحت "أداة مطيعة لمراكز القوى غير الرسمية"، متحدية بذلك صراحة "قيادة الحزب الصربي الديمقراطي". وقد تجاهلت بالي هذا القرار وواصل أعضاء الحزب الصربي الديمقراطي في الجمعية الوطنية المنحلة عقد اجتماعاتهم. وأكدت لجنة البندقية، وهي هيئة استشارية مؤلفة من خبراء في القانون برعاية مجلس أوروبا، في ١٠ تموز/يوليه، أن الرئيسة تصرفت في إطار سلطاتها وأن حكومة جمهورية صربسكا لا يسعها إلا أن تواصل عملها بصفتها حكومة مؤقتة إلى أن تعقد انتخابات جديدة. وفي ١٥ آب/أغسطس، حكمت المحكمة الدستورية لجمهورية صربسكا بعدم دستورية قرار رئيسة الجمهورية. وصدر هذا القرار نتيجة لضغط سياسي تضمن اعتداء بدنيا على أحد القضاة.

٥٤ - وساءت الحالة الأمنية في جمهورية صربسكا بالتوازي مع الأزمة الدستورية. ففي ١٠ تموز/يوليه، حاولت قوة تثبيت الاستقرار، وفقا للولاية الممنوحة لها في إطار المرفق ١ ألف من اتفاق السلام، احتجاز شخصين وجهت إليهما اتهامات موثقة بارتكاب جرائم حرب في بريدور. وتمخضت هذه العملية عن القبض على شخص واحد ووفاة الرئيس السابق لشرطة بريدور. وقامت قيادات الحزب الصربي الديمقراطي، ردا على ذلك، بتنظيم حملة لتشويه السمعة وشن هجمات تستهدف ممثلي المنظمات الدولية، مما أدى إلى تصعيد حالة غير مستقرة أصلا. وفي الوقت ذاته، توقف الأعضاء الصرب في مجلس الرئاسة وفي مجلس الوزراء مؤقتا عن التعاون مع المؤسسات العامة.

٥٥ - وإظهارا لتصميم المجتمع الدولي على التصدي لهذه المسائل، بدأت قوة الشرطة الدولية وقوة تثبيت الاستقرار في ٨ آب/أغسطس معاملة الشرطة الخاصة لجمهورية صربسكا وفقا للقواعد والأنظمة المودعة في المرفق ١ ألف من اتفاق السلام. بيد أن المشاكل الأمنية ظلت قائمة. وفي ٢٠ آب/أغسطس، اضطلعت قوة الشرطة الدولية، تدعمها قوة تثبيت الاستقرار، بعمليات تفتيش على الأسلحة في عدد من قواعد الشرطة في بانيا لوكا. وفي ٢٩ آب/أغسطس، ارتكبت أعمال عنف في برتشكو، شملت اعتداء على مكتبي الإقليمي.

٥٦ - وفيما يتعلق بحالة وسائط الإعلام، زاد مكتبي من دعمه لوسائط الإعلام المستقلة في بانيا لوكا وغيرها من أجزاء جمهورية صربسكا. وفي ٣٠ آب/أغسطس، أكد مجلس شمال الأطلسي، استجابة لطلبي، الفقرة ٧٠ من إعلان سينترا وقرر أن قوة تثبيت الاستقرار يمكنها تحجيم أو وقف الشبكات الإعلامية التي

تعمل "في تناقض مستمر وسافر مع روح اتفاق السلام أو نصه". وفي محاولة لدفع تليفزيون جمهورية صربسكا إلى التعاون الجدي، عقد مكتبي وقوة تثبيت الاستقرار مع بالي اتفاق أودريغوفو في ٢ أيلول/سبتمبر، الذي ينشئ الفريق الاستشاري المشترك لدعم وسائط الإعلام.

٥٧ - ولا تزال جمهورية صربسكا في نهاية أيلول/سبتمبر منقسمة في واقع الأمر بين مركزي السلطة فيها في بالي وبانيا لوكا. بيد أنه توجد علامات على أن الجهات الفاعلة الرئيسية قد ترغب في التغلب على هذا الانقسام والعثور على سبل للخروج من حالة الأزمة الراهنة بالاستناد إلى الدستورية والتعاون مع المجتمع الدولي. ففي ٢٤ أيلول/سبتمبر، اتفقت في بلغراد رئيسة جمهورية صربسكا مع عضو الصرب في مجلس رئاسة البوسنة والهرسك على إجراء انتخابات الجمعية الوطنية في تشرين الثاني/نوفمبر وانتخابي رئيس جمهورية صربسكا والعضو الذي يمثلها في مجلس رئاسة البوسنة والهرسك في شهر كانون الأول/ديسمبر. وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، اتفقت كل من بانيا لوكا وبالي مع قوة الشرطة الدولية على إعادة تشكيل قوة شرطة جمهورية صربسكا بصورة كاملة.

وسائط الإعلام

٥٨ - ما زالت الحالة العامة مبعث قلق لمكتب الممثل السامي. فما برحت وسائط الإعلام "الحكومية" تنتهج في مقالاتها الافتتاحية خطا قوميا يتسم بالإثارة، رغم أن هذا الوضع أقل حدة في وسائط الإعلام البوسنية داخل نطاق الاتحاد. وقد أبرزت بعض الحوادث الأخيرة في جمهورية صربسكا، ومنها استيلاء قوة تثبيت الاستقرار على مواقع الإرسال التابعة لتليفزيون صربسكا، الاستمرار في إساءة استخدام المعايير التي تقبلها معايير الديمقراطية في وسائط الإعلام، وسيحدد مكتب الممثل السامي القواعد التي يلزم أن يتبعها تليفزيون صربسكا ليعود للبث مستقبلا. وقد شهدت الأحداث في موستار الغربية فيضا من العبارات الملتهبة، وأثير هذا الموضوع في نطاق فريق تقديم الدعم والمشورة لوسائط الإعلام، الذي يرأسه مكتب الممثل السامي، وسيجري تناوله وفقا لذلك.

٥٩ - وما زال إيجاد مصدر قوي مستقل بديل للمعلومات يؤكد التزام مكتب الممثل السامي بحرية وديمقراطية وسائط الإعلام في البوسنة والهرسك. ويواصل مشروع شبكة الإذاعة المفتوحة نموه ويغطي إرساله الآن ٦٠ في المائة من إقليم البوسنة والهرسك، ولو أن تأخر البلدان المانحة في الوفاء بالتبرعات التي تعهدت بها ما برح يعرقل تطور المشروع. وقد تم الاتفاق على تمويل مشروع دار الطباعة المستقلة في بانيا لوكا الذي أشار به مكتب الممثل السامي؛ وسيكون هذا المشروع من المشاريع التي تدعمها الجماعة الأوروبية، وسيوفر مرفقا مضمونا لطباعة الصحف المستقلة في جمهورية صربسكا.

عودة اللاجئين والنازحين

٦٠ - واصل مكتبي بذل جهوده لدعم الجهات الفاعلة الدولية والوطنية والتنسيق بينها بغرض تسهيل عملية العودة وإعادة التوطين، ولا سيما بالنسبة للأشخاص العائدين إلى مناطق يصبحون فيها الآن ضمن الأقلية العرقية. وقد ركزت هذه الجهود على إزالة العوائق السياسية التي تحول دون عمليات العودة إلى مناطق رئيسية معينة، فضلا عن دعم محاولات إيجاد الأوضاع اللازمة للعودة، وذلك أيضا من خلال نهج متكامل لإعادة بناء الهياكل الأساسية الإسكانية والاجتماعية وغيرها.

٦١ - وقد تمت إعادة توطين أكثر من ٨٠ ٠٠٠ لاجئ من بلدان أوروبا في البوسنة والهرسك منذ بداية هذا العام واستطاع كثيرون غيرهم من النازحين العودة إلى وطنهم. بيد أن جميعهم تقريبا قد توجهوا إلى ما يطلق عليه مناطق الأغلبية - أي الأجزاء التي تديرها الفئة العرقية التي ينتمون إليها - وذلك بسبب استمرار العوائق السياسية والأمنية والإدارية. وقد كانت عمليات العودة الناجحة لمن يطلق عليهم الأقليات، محدودة النطاق، ولو أن هذه الانتقالات جرت في بيئة أكثر تبشيرا بالخير. ومن التطورات الجديرة بالذكر نموذج المدن المفتوحة، والتقدم السياسي الذي أحرز في كانتون البوسنة الوسطى بدعم من الحكومة الاتحادية ودعم سياسي دولي، وبعض الترتيبات المحلية للعودة. وفي كانتون البوسنة الوسطى أعدت سلطات الكانتون بدعم من المجتمع الدولي برنامجا للعودة يتوخى العودة الفورية للنازحين إلى المساكن الشاغرة والعودة اللاحقة على مراحل إلى البيوت المسكونة والشقق المملوكة لهيئات اجتماعية. وقد بدأت بالفعل، في إطار هذه الخطة، عمليات عودة الأقليات إلى البلديات التي كانت مغلقة من قبل، مثل بوغوينو وفاريس. وقد كان نائبي الراحل، السفير غيرد واغنر، فعالا في تحويل حادثة سلبية، تتمثل في أعمال طرد قهرية للنازحين العائدين حديثا، إلى حافز سياسي للتغلب على الاتجاهات السياسية التي طالما منعت عمليات العودة فيما بين أجزاء الاتحاد في وسط البوسنة.

٦٢ - ومن الضروري أن تستخدم الأموال المحدودة المقدمة على الصعيد الدولي لأغراض التعمير الاستخدام الأمثل. ويشمل هذا أيضا اشتراط المساعدة بحدوث التغيرات السياسية الضرورية، ومكافأة البلديات التي تدعم عملية السلام وسحب الأموال من البلديات غير الممتثلة لها. وقد دعا مكتبي إلى وضع آليات لتحقيق السرعة والمرونة في توزيع مساعدات التعمير دعما لبوادر الانفتاح السياسية، وسيدعو الوكالات المانحة الرئيسية إلى تأصيل هذه المرونة في برامجها لعام ١٩٩٨.

٦٣ - ويضم التحالف من أجل العودة زهاء ٢٠٠ رابطة مختلفة للاجئين والنازحين من كافة أرجاء البوسنة والهرسك، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وكرواتيا، والبلاد المضيفة الأخرى. ويواصل مكتبي دعم هذا التحالف. ويدير التحالف مركزين للمعلومات، أحدهما في سراييفو، والآخر يوشك أن يبدأ في بانيا لوكا. ويصدر التحالف نشرة شهرية توزع في جميع أرجاء البلد. ويرتبط بالتحالف ارتباطا وثيقا ما يسمى بمشروع السطح الذي ما زال يجري العمل به طوال الشهور القليلة الماضية ويقدم للعائدين عن طريق شبكة التحالف مساعدة فورية مالية من البيروقراطية.

٦٤ - وختاما، ما زال مكتبي يتولى رئاسة فريق عامل معني بالعودة والتعمير في المنطقة الفاصلة.

حرية التنقل

٦٥ - استمر التحسن في حرية التنقل بشكل تدريجي. وتشمل التطورات الرئيسية للفترة المشمولة بالوصف التوقيع مؤخرا على مذكرات للتفاهم لإعادة فتح مطارات توزلا وموستار وبانيا لوكا أمام حركة الملاحة المدنية وافتتاح معبر غراديسكا الحدودي في ٢٦ أيلول/سبتمبر الذي يربط بين شمال البوسنة والهرسك وكرواتيا. وستتيح نقطة عبور غراديسكا ونقاط العبور الشمالية الأخرى التي سيتم فتحها قريبا الحرية لتنقل الأفراد ونقل السلع والخدمات بين جمهورية صربسكا وكرواتيا.

٦٦ - إن كون الحدود الدولية ستفتح من جميع جهات البوسنة والهرسك سيشجع الجهود المبذولة للمضي قدما في توحيد السياسات المتعلقة بالتأشيرات والجمارك في أنحاء البلد. وقد سبب قيام سلطات جمهورية صربسكا من جانب واحد بفرض رسوم على المرور العابر والتأشيرات مشكلة متكررة. إلا أن ذلك يجب أن يتغير إذا كانت سلطات جمهورية صربسكا ترغب في أن يشارك مواطنوها بشكل كامل في التمتع بفوائد حرية السفر والتجارة الدولية.

٦٧ - لقد زادت فعالية تنفيذ قوة الشرطة الدولية لسياستها الجديدة المتعلقة بنقاط التفتيش، بدعم أساسي تلقته من قوة تثبيت الاستقرار. وانخفض عدد الموافقات على إقامة نقاط التفتيش من ٣٥٠ طلبا في اليوم في أيار/مايو إلى ١٠ أو ٢٠ طلبا في اليوم في الأسابيع الأخيرة. وأدى التفكيك الناشط لنقاط التفتيش غير القانونية إلى إفهام الشرطة المحلية أن من الحكمة لها أن تمتثل للقانون.

٦٨ - ويعتبر الاتفاق الموقع في ٢٦ أيلول/سبتمبر بين سلطات جمهورية صربسكا وقوة الشرطة الدولية والقاضي بالبدء فورا في إعادة تشكيل جهاز الشرطة تطورا إيجابيا آخر، وتشمل عملية إعادة التشكيل خفض قوام قوات الشرطة من ٠٠٠ ٢٠ فرد إلى ٥٠٠ ٨ فرد وإجراء فحص دقيق وتدريب مكثف للضباط الباقين لضمان ولائهم لمعايير حفظ الأمن الديمقراطية بالإضافة إلى تنقيح النظام الداخلي للشرطة. وسيمثل التنفيذ الفعال لإعادة تشكيل شرطة جمهورية صربسكا مهمة رئيسية لقوة الشرطة الدولية بدعم من مكتب قوة تثبيت الاستقرار.

٦٩ - وفي الوقت ذاته تتواصل الجهود لضمان الامتثال لإعادة تشكيل الشرطة في الاتحاد نظرا لأن التقدم المحرز في كانتونات الهرسك - نيريتفا ووسط البوسنة لم يخل من الصعوبات.

المفقودون والمقابر الجماعية

٧٠ - لا يزال موضوع الأشخاص المفقودين يتسم بالتقلب الشديد بسبب أهميته السياسية بالإضافة إلى أهميته الشخصية للأحياء من أفراد أسر المفقودين. ولا يزال العدد الفعلي للأشخاص المفقودين غير مؤكد. وتلقت لجنة الصليب الأحمر الدولية طلبات لاختفاء آثار أكثر من ٥٠٠ ١٩ شخص ولم يتم حتى الآن تحديد سوى ٢٧١ ١ حالة من المفقودين.

٧١ - ولم يتم أثناء الفترة المشمولة بالتقرير إجراء حفريات كبيرة على الخط الحدودي الفاصل بين الكيانين. وكان السبب الرئيسي لذلك هو اختلاف التفسيرات للاتفاق الأخير والحالة السياسية في جمهورية صربسكا. إلا أنه قد تم تبادل سرقات الموتى وتبادل للجثمان بين الأطراف.

٧٢ - وتم تحت إشراف فريق الخبراء الدولي المعني بعمليات الحفر وبالمفقودين وبرئاسة مكتب الممثل السامي تنفيذ عدد من المشاريع لمساعدة الأطراف. وظل الأطباء المناصرون لحقوق الإنسان يقومون بالرصد وتقديم المساعدة التقنية عن طريق الأطباء الدوليين المتخصصين في الطب الشرعي في مجالي علم الأمراض وعلم الأجناس في ثلاث عمليات حفر رئيسية، كما قدموا المساعدة في أكثر من ١٥٠ حالة لعمليات الفحص بعد الموت. وقد وضع بروتوكول جديد لحالات الفحص بعد الموت وذلك لتوحيد عمليات جمع البيانات، وتم اختباره في حالتين رئيسيتين للحفر. وتم إجراء ٤٠٠ ٥ مقابلة في مشروع قاعدة البيانات لما قبل الوفاة، وتم تجهيز المعلومات الديمغرافية المقدمة من المخبرين بالحاسوب. كما تم، في إطار مشروع تحديد الهوية، إجراء اختبارات لسير الحمض الخلوي الصبغي في جثث استخرجت في عام ١٩٩٦ من قبر جماعي في سربرنيتسا.

٧٣ - وواصلت اللجنة الدولية للمفقودين دعمها لرابطات أسر الأشخاص المفقودين ولقاعدة البيانات لما قبل الوفاة ولمشروع تحديد الهوية. كما تم تسليم هبات إضافية من معدات الحفر والتشريح بواسطة اللجنة. ولمعالجة جميع القضايا المتصلة بالأشخاص المفقودين على نحو أكثر فعالية، يجب أن تتوفر الإرادة السياسية مع الموارد الإضافية.

حقوق الإنسان

٧٤ - يلزم أن تتخذ السلطات خطوات ملموسة لإظهار التزامها بحماية حقوق الإنسان، لأن ذلك شرط أساسي لتسهيل العودة وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية. وتشمل هذه الخطوات تغيير القوانين التي لا تتفق مع دستور البوسنة والهرسك، الذي يجسد الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان؛ وتحسين الظروف الأمنية وتوفر حرية التنقل؛ وحماية الحق في محاكمة عادلة وكفالة سيادة القانون؛ وإتاحة تكافؤ الفرص في الحصول على العمل والسكن والتعليم وغيرها من الخدمات العامة، بما في ذلك الوثائق.

٧٥ - دعا إعلان سنترا الكيانين إلى تعديل قوانينهما المتعلقة بالملكية لإزالة الحواجز الرئيسية من طريق العودة. وفي ٢٠ آب/أغسطس وافق منتدى الاتحاد على أن تعتمد بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر المشاريع الثلاثة لقوانين الملكية التي أعدها مكتب الممثل السامي. وقد اتخذت سلطات الاتحاد بعض الخطوات للوفاء بذلك الالتزام - منها قرار الحكومة بعرض أحد مشاريع القوانين على البرلمان - ولكن هنالك حاجة للنظر في القوانين الثلاثة واعتمادها دون إبطاء. وفي الوقت ذاته، لم تتخذ السلطات في جمهورية صربسكا أي إجراء لتعديل القانون الحالي المتعلق بالممتلكات المهجورة، الذي يعوق عودة اللاجئين والمشردين.

٧٦ - وتسود في الكيانين حالة غير مرضية بالنسبة لحقوق الإنسان. ولا تزال ترد التقارير بحدوث انتهاكات لحرية التنقل، ومضايقات عنف، وتدمير للممتلكات، وتمييز على أساس الأصل الإثني أو الانتماء السياسي في كثير من المناطق ولا سيما في جمهورية صربسكا. وفي عدد من هذه الحالات لم تقم الشرطة باتخاذ أي إجراء فعال لمنع وقوع الحادثة أو للتصدي لها، كما أنها لم تتعاون بشكل فعال مع المراقبين الدوليين. ومن هذه النواحي تظل الحالة دون تغيير أساسي عما قدمته في تقريري الأخير.

٧٧ - ويتصل كثير من حالات انتهاك حقوق الإنسان الخطيرة التي حدثت أثناء الفترة المشمولة بالوصف بالموضوع الحساس لعودة اللاجئين والمشردين. ففي يايسي توصل تحقيق أجرته قوة الشرطة الدولية أن عددا يتراوح بين ٤٠٠ و ٥٥٠ من البوسنيين قد أجبروا على مغادرة منازلهم نتيجة لعدم قيام الشرطة باتخاذ إجراء في وجه التهديد والعنف والسرقة وحدوث حالة قتل واحدة. وفي ترافنيك، أدى عدد من الجرائم العنيفة التي ارتكبت ضد الكروات إلى ظهور القلق إزاء البيئة الأمنية في المجتمع المحلي، بالرغم من أن الدافع لمعظم هذه الحالات لا يبدو أنه مرتبط بالعنصر الإثني للضحايا. وقدمت بلاغات عن عدد من حالات الإساءة لحقوق الإنسان المرتكبة على أسس سياسية. ومن الملاحظ أيضا أثناء الفترة المشمولة بالتقرير استمرار النمط المزعج لحالات الاعتداء على الأماكن الدينية. ففي ٣ أيلول/سبتمبر، تعرضت كنيسة كاثوليكية في غربافيكا لأضرار طفيفة في حادث انفجار؛ وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، تعرض أحد المساجد في توميسلافغراد لأضرار بليغة من جراء تفجير قنبلة.

٧٨ - ويجب تحويل القائمة الكبيرة لالتزامات حقوق الإنسان التي تمثل جزءا من دستور البوسنة والهرسك إلى قانون باعتماد تشريعات تنفيذية وإعادة النظر في القوانين الحالية لتحديد مدى مطابقتها للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ويواصل فريق الخبراء التابع للاتحاد عمله بشأن إصلاح قانون الإجراءات الجنائية؛ كما يجب بذل جهود مماثلة على نحو عاجل في جمهورية صربسكا، وإشراك المؤسسات الدولية، ومنها مجلس أوروبا، في هذه العملية.

٧٩ - كما يجب أن تبذل السلطات مزيدا من الجهود لتعريف الجمهور بحقوقهم وبالإطار القانوني الذي وضع لحماية هذه الحقوق. وسوف يواصل مكتبي دعوته لحماية حقوق الأشخاص الذين يقعون ضحية للفجوة الكبيرة الموجودة حاليا بين المعايير المكرسة في دستور البوسنة والهرسك وبين القانون الحالي، وعمله مع

الاتحاد ومع سلطات جمهورية صربسكا لوضع الآليات والإجراءات الكفيلة بتحقيق التعاون القضائي بين الكيانين.

التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا
السابقة وتعزيز سيادة القانون

٨٠ - لا يزال التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة يمثل جزءا رئيسيا من عملية تنفيذ السلام. كما أن عدم قيام السلطات المسؤولة، ولا سيما في جمهورية صربسكا، بتسليم المتهمين يمثل تهديدا لعملية السلام. إلا أن تسليم ١٠ أشخاص من الكروات البوسنيين لمحكمة لاهاي في ٦ تشرين الأول/أكتوبر يمثل خطوة محمودة لتحسين التعاون مع الكروات البوسنيين ومع جمهورية كرواتيا. وحتى ٧ تشرين الأول/أكتوبر، لا يزال ٤ فقط من أصل ١٨ فردا كرواتيا تسري عليهم لوائح اتهام معلنه هاربين، كما أن جميع البوسنيين الثلاثة المعروفين الصادرة بحقهم عرائض اتهام محتجزون في لاهاي. وعلى النقيض من ذلك، لا يوجد سوى ثلاثة من ٥٤ فردا صربيا أصدرت المحكمة بحقهم عرائض اتهام محتجزين في لاهاي، (وتوفي صربيان متهمان).

٨١ - ولقد استطاع المراقبون الدوليون ووسائل الإعلام توثيق ونشر الأماكن التي يوجد فيها حاليا عدد من الأشخاص الذين أصدرت المحكمة عرائض اتهام بحقهم، ويعتقد أن بعضهم يعمل في مناصب عامة في بلديات بريجدور وبوسانسكي وساماك وفوكا.

٨٢ - ويجب أن تتخذ السلطات المسؤولة خطوات عاجلة لتنفيذ أوامر الاعتقال للأشخاص الذين أصدرت المحكمة عرائض اتهام بحقهم وتسليم جميع الأشخاص المتهمين للمحكمة. ولا شك أن القوانين المحلية والأحكام الدستورية التي تستخدم كذريعة لتفادي اتخاذ هذه الخطوات قد أبطلها دستور البوسنة والهرسك ومرفقات اتفاق السلام، ويجب تعديلها تبعا لذلك.

٨٣ - ولم تحدث حالات اعتقال جديدة لانتهاك "قواعد الطريق" في الشهور الثلاثة الماضية. وتبين هذه الحقيقة وحدها أن "قانون الطريق" يمثل رادعا مهما للاعتقال الذرائعي وأنه أداة أساسية لبناء الثقة في النظام القانوني المحلي. وبالرغم من ذلك، لا يزال خطر الاعتقال الذي لا مبرر له بسبب جرائم الحرب يمثل عائقا أساسيا لحرية التنقل, ويعزى ذلك جزئيا إلى أن السلطات المحلية في كل من الكيانين لا تزال تشير بشكل متكرر إلى "قائمة المشتبه بارتكابهم جرائم الحرب" التي لا تتفق إطلاقا مع عملية قواعد الطريق. وقد اتفق وزيرا العدل في الكيانين على إصدار تعليمات إلى جميع السلطات ذات الصلة تخبرها بالتزاماتها بموجب هذه القواعد والتي تشمل التزامها بوقف استخدام هذه القوائم أو الإشارة إليها. وسوف يواصل مكتبي الضغط على السلطات للامتثال "لقواعد الطريق" كما سيتدخل في الحالات التي تنتهك فيها هذه القواعد وسيتولى تنسيق المراقبة لقضايا ومحاكمات جرائم الحرب.

الإصلاح الاقتصادي وإعادة البناء

٨٤ - تنسق الإدارة الاقتصادية بمكتبي مع الوكالات والمؤسسات المالية الدولية المانحة، أمور تقديم الدعم الدولي اللازم لإدارة الاقتصاد الكلي والإصلاح الهيكلي وإعادة البناء الاقتصادي وعودة اللاجئين. وستقوم الإدارة فضلا عن هذا بالريادة في قضايا الحكم فذلك جزء أساسي من بداية الجهود المبذولة لمكافحة الفساد. والإدارة في حاجة ماسة إلى استعارة رجال الاقتصاد ذوي الخبرة في مجال المالية العامة والإدارة المالية العامة والتحول إلى القطاع الخاص.

٨٥ - وخلال فترة التقرير تم التوقيع على ٦ اتفاقات للمنح المالية مع السلطات في البوسنة والهرسك. واعتمد البنك الدولي ائتمانات بلغ مجموعها ٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لتمويل مشروعين بتكلفة إجمالية قدرها ١٩٥ مليون دولار. وأسفر المؤتمر الثالث للمانحين المعقود في تموز/يوليه عن الإعلان عن تبرعات تجاوزت ١,٢ بليون دولار. ومع ورود المزيد من الإعلانات عن التبرعات، فإني أثق بأن الاحتياجات لإعادة البناء التي تقدر بمبلغ ١,٤ بليون دولار سوف تلبى. وقد كيف المؤتمر توزيع معونة البناء حسب اتفاق السلام، وسلم مهمة تنفيذ الشروط السياسية إلى فرقة العمل الاقتصادي برئاستي.

٨٦ - واعتمد في حزيران/يونيه الإطار القانوني الأدنى لاقتصاد البوسنة والهرسك. وفي الاتحاد أوقف القانون الأساسي للتحول إلى القطاع الخاص بسبب الخلافات السياسية المتصلة بتوزيع التزامات الديون الخارجية على المصارف والمؤسسات. وأعمل بالتعاون مع وزارة الخزانة الأمريكية، مع زعماء البوسنيين والكروات على حل هذه القضية. وقد توصل نادي لندن للدائنين التجاريين إلى اتفاق مبدئي بشأن إعادة هيكلة الديون تضمن تخفيضا بنسبة ٨٠ في المائة في القيمة الصافية الحالية للديون التجارية. وينتظر التوصل إلى صفقة لتخفيض الديون مع نادي باريس بعد إبرام اتفاق احتياطي مع صندوق النقد الدولي. أما الاختلاف على تصميم العملة والأزمة الراهنة في جمهورية صربسكا فلا يزال هو السبب في تأخير الاتفاق الاحتياطي. ومع هذا، فقد بدأ المصرف المركزي للبوسنة والهرسك عمله.

٨٧ - ويستمر تركيز جهود إعادة البناء على الهياكل الأساسية مع التشديد بقوة على توليد العمالة. وفي الربع الثالث من العام تم توقيع نحو ٥٠٠ عقد جديد؛ وبذا ارتفع العدد الكلي للعقود حتى الآن إلى نحو ٣٠٠ ٣ عقد تصل قيمتها الإجمالية إلى قرابة ١,٤ بليون دولار. بيد أنه لا تزال هناك ثغرات رئيسية في التمويل في جميع القطاعات الرئيسية. ولا تزال الخلافات السياسية تعوق استئناف خدمات السكك الحديدية الرئيسية. ويبقى حلها من الأمور التي تتطلب المزيد من تمويل المانحين في القطاع. وفي مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية تم التوصل إلى حل مؤقت سليم بتوقيع مجلس وزراء البوسنة والهرسك على مذكرة المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير المتضمنة للمبادئ المتفق عليها، ومذكرة التفاهم الصادرة عن المصرف. وهذا ما مهد الطريق للحصول على المنح والائتمانات الميسرة لتمويل الهياكل الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية. وتولى مشروع الجماعة الأوروبية إنشاء أول شبكة هاتفية مشتركة بين الكيانات. ومع هذا، فلا تزال هناك حاجة للمشروطية لتأمين إحراز المزيد من التقدم في القطاع.

٨٨ - وبإشراف نائبي المشرف على منطقة برتشكو عادت نحو ٣٢٠ أسرة إلى منطقة برتشكو وتمت الموافقة على طلبات عودة ٠٠٠ ٥ شخص آخرين. وبالمقارنة بسرعة عودة اللاجئين تأخر إصلاح الهياكل الأساسية والإنعاش الاقتصادي مع ما في ذلك من عواقب على سوق العمل المحلية. وفي مؤتمر المانحين قام المشرف على برتشكو بتوجيه الانتباه إلى ضرورة جعل إنعاش الاقتصاد جزءا لا يتجزأ من عملية العودة، واستجاب المانحون لذلك بأن تعهدوا بتقديم الأموال. غير أن وضع المشاريع وتنفيذها لا يسيران بالسرعة الكافية. ثم إن تردي الحالة الصحية سيتطلب المزيد من الأموال لوضع برنامج للفحص والتطعيم.

٨٩ - والعقبة الأساسية أمام زيادة عودة اللاجئين هي عدم قيام الكيانين بإحداث تغييرات في قانون الممتلكات إلى جانب المناخ السياسي والعوز الاقتصادي السائدين في جمهورية صربسكا. كما أن هناك قيود كبيرة على الموارد في قطاع الإسكان. ولم تعالج بالقدر الكافي الفجوة التمويلية ويتراوح مقدارها من ٣٢٠ مليون إلى ٤٢٠ مليون دولار لتغطية تكاليف العودة المرتقبة، لا بالقروض ولا بالمنح المالية.

الطيران المدني

٩٠ - يتمثل النجاح الكبير، في الفترة التي يدور الحديث عنها، في التوقيع المشترك من الرؤساء المشاركين لمجلس وزراء البوسنة والهرسك على مذكرة التفاهم بشأن إدارة الطيران المدني بالبوسنة والهرسك ومذكرات التفاهم بشأن المطارات في بنيا لوكا وموستار وتوزلا. أما الجهد الرئيسي لمكتب الممثل السامي فيتركز الآن على تحويل مفهوم إدارة الطيران المدني إلى هيئة مركزية عاملة ومسؤولة بالكامل، وعلى فتح المطارات أمام حركة الطيران المدني.

٩١ - وسيكون تشكيل أمانة دولية لتكون السبيل الرئيسي لإجراء التحكيم داخل إدارة الطيران المدني في بدء نشأتها من مهام مكتبي ذات الأولوية. وستتألف الأمانة التي يرأسها في البداية الممثل السامي، من خبراء من منظمة الطيران المدني الدولي، والمراقبة الأوروبية وهيئة الطيران الاتحادية ويشترك معهم رجال آخرون ذوو نفوذ من الجماعة الأوروبية (سياسة الطيران) ومنظمة حلف شمال الأطلسي والمقر العام للقوات المتحالفة في أوروبا. وعقد الاجتماع الأول لهذه الوكالات في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، وينتظر أن يبدأ الموظفون الرئيسيون سفرهم إلى سراييفو. وما زلت واثقا من أن إعادة إحياء الطيران المدني مسألة محورية للإنعاش الاقتصادي والاجتماعي للبوسنة والهرسك؛ وسيظل هذا الموضوع ذا أولوية عالية في خطة عملي.

إزالة الألغام

٩٢ - لقد وافقت على طلب من بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك بأن يشترك مكتب الممثل السامي اشتراكا كاملا في المنظمة الوطنية الجديدة لإزالة الألغام في البوسنة والهرسك. ومن المطلوب تعزيز مشاركة هذا المكتب لضمان اعتماد الهيكل من مجلس الوزراء وتخفيف مخاوف المانحين الذين طالما تشككوا

في إسهام الأمم المتحدة في عمليات إزالة الألغام التي تمت حتى الآن في البوسنة والهرسك. ونتيجة لذلك، سيرأس ممثلون من بعثة الأمم المتحدة ومكتب الممثل السامي لجنة توجيهية مؤقتة سيحضرها الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي ومركز عمليات الألغام وغيرهم. ويهدف الفريق إلى تكوين هيئة قوية من المانحين الرئيسيين الذين يستطيعون ضمان استيفاء الهيكل النهائي لمنظمة إزالة الألغام المتطلبات اللازمة، وتركيز الضغط على المنظمة المحلية في البوسنة والهرسك بغية بناء هيكل وطني لإزالة الألغام في البوسنة والهرسك يتسم بالشفافية والمسؤولية معا. وابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ ستتحول اللجنة التوجيهية المؤقتة إلى لجنة توجيهية تتولى الإشراف اللازم على التنظيم الوطني الذي سيحل محل مركز عمليات الألغام.

رابعا - التعاون مع قوة تثبيت الاستقرار

٩٣ - لا يزال التعاون مع قوة تثبيت الاستقرار، التي يعتبر دورها أساسيا لتوفير البيئة الآمنة اللازمة للتنفيذ المدني، تعاونا ممتازا. وإني أعرب عن سروري لأن هذه القوات ستظل في مستويات الأفراد في المرحلة الثالثة في المستقبل المنظور؛ وأرحب بالمناقشة المفتوحة للحاجة إلى بيئة مستقرة للتنفيذ المدني إلى ما بعد انتهاء ولاية القوات في حزيران/يونيه ١٩٩٨. وعلى المستوى الأكثر واقعية فإن عملي وعمل الموظفين الرئيسيين لديّ يزداد عرقلة بسبب نقص خدمات النقل الجوي المتاحة في الميدان ومنه وإليه. وسيلقى أي دعم إضافي يمكن تقديمه كل ترحيب.

خامسا - التطلع إلى المستقبل

٩٤ - يمثل النجاح في تنفيذ نتائج عملية الانتخابات البلدية تحديا رئيسيا في الشهور القادمة. فالخطة التنفيذية للانتخابات المعتمدة في سينترا تحدد فترة تصديق من مرحلتين تنتهي بإنشاء جمعية بلدية تنفيذية وانتخاب السلطات البلدية بما يمثل إلى حد ما نتائج الانتخابات. ولتحقيق ذلك ستساعد آلية مراقبة مشتركة بين الوكالات على تحديد أي هيئة تعرقل عملية التنفيذ. وقد أحتاج في نهاية المطاف، بالتشاور مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إلى اتخاذ إجراء مناسب إن لم يتم التنفيذ، ومع هذا تقع مسؤولية تنصيب المرشحين المنتخبين وسلامتهم الشخصية ومسؤولية الأداء الكامل للجمعية البلدية، على عاتق الأحزاب السياسية والسلطات المحلية.

٩٥ - وهذه مهمة ضخمة وخطوة هامة للأمام في سبيل إنجاز عملية السلام. ثم إنني وإن كنت أؤيد إيلاء الاهتمام عن كثب للانتخابات الأخرى المحتمل إجراؤها في جمهورية صربسكا فينبغي ألا يبعدنا ذلك عن التنفيذ المُرضي لنتائج الانتخابات البلدية. وسيفرض الإشراف الدولي على تلك الانتخابات الأخرى احتياجات تقنية ومالية ينبغي أن تتجلى في مواعيد واقعية مستهدفة للاقتراع. ومن الواضح أن المبدأ إلى أن تنشأ لجنة الانتخابات الدائمة - المنصوص عليها في المرفق ٣ - يتمثل في أنه يجب أن تقتنع منظمة

الأمن والتعاون في أوروبا بأن تكون جميع الانتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية. ويجب أن يرافق أي إشراف من هذا القبيل تطبيق صارم للقواعد والأنظمة المتعلقة بالحق في التصويت.

٩٦ - ويعد إنشاء اللجنة الدائمة للانتخابات إحدى المهام الرئيسية التي تواجه السلطات ومكتبي في الأشهر القادمة. ويجب أن تنشأ بمقتضى قانون للانتخابات تعتمده الهيئة البرلمانية للبوسنة والهرسك. ولتحقيق ذلك، قمت بالاستعانة بخبراء لإعداد مشروع أول سيعرض على السلطات للنظر فيه في المستقبل القريب. بيد أنني لا بد أن أشدد هنا على أن عناصر الإشراف الدولي، وعلى الأقل في الفترة الانتقالية، ينبغي أن تراعى في قانون الانتخاب.

٩٧ - ويعد إيجاد وسائل إعلام منفتحة ومستقلة من الأمور الحاسمة، ليس بالنسبة لإعلام الناخبين تماما بالخيارات المتاحة فحسب بل كذلك لإقامة مجتمع ديمقراطي في البوسنة والهرسك. وإنني سأواصل إصراري على الإصلاح الديمقراطي لوسائل الإعلام، لا في جمهورية صربسكا فحسب، بل وفي الاتحاد أيضا. وأي إساءة في وسائل الإعلام ستُقَوَّم بأسلوب صارم يعبر عن الصلاحيات التي أعطيت لي في إعلان سنترا. ولن أتردد في التوصية بأي إجراء مماثل لما اتخذته قوة تثبيت الاستقرار في جمهورية صربسكا ضد منافذ الإعلام الأخرى، إذا تطلب الأمر ذلك. فقد أصبح تليفزيون موستار الغربية، على سبيل المثال، مصدرا للقلق وسيُفرض عليه مزيد من إجراءات الرقابة في الشهور القادمة.

٩٨ - أما استعمال القوة وصولا إلى الامتثال فيمكن أن يحقق نتائجه على المدى القصير. إلا أنه يلزم لإنجاز إصلاح حقيقي في وسائل الإعلام، أن توجد برمجة ومراقبة وتشريعات بديلة. وقد أخذت شبكة الإذاعة المفتوحة تتوسع بسرعة، وإنني اعتزم أيضا أن أُدخل برمجة الإعلام في الشبكات الإعلامية. وإلى أن يقوم الكيانان بسن القوانين الخاصة بالإعلام فإنني أعتزم إنشاء لجنة مستقلة لوضع المعايير والتراخيص الإعلامية تخلف لجنة خبراء الإعلام. وستوفر تلك اللجنة الإطار القانوني المؤقت الذي ترخص وتنظم فيه وسائل الإعلام الإذاعية. ويعكف مكتبي حاليا على إجراءات العمل للفريق الداعم والاستشاري لوسائط الإعلام الذي سيكون بمثابة الهيئة التنفيذية التي تدير الصلاحيات الممنوحة لي في إعلان سنترا.

٩٩ - ويساورني قلق عميق إزاء نقص الموارد - المالية والعينية - اللازمة لقوة الشرطة الدولية. وقد اتخذت خطوات هامة للأمام بإعادة هيكلة الشرطة في الاتحاد؛ وإن كان من المرجح أن يحدث بطء إذا لم تتوافر الموارد اللازمة لتمكين قوة الشرطة الدولية من إجراء الإصلاحات. وبالمثل فإن الاتفاق الأخير بشأن إعادة الهيكلة في جمهورية صربسكا يمكن أن يفقد الزخم. وإنني أحث الدول على سرعة الالتزام بالأموال المطلوبة.

١٠٠ - وتم إحراز بعض التقدم في المؤسسات المشتركة في البوسنة والهرسك وفي عدد من المهام التي أنشأها إعلان سنترا. بيد أن بعض القضايا الموضوعية كقوانين الجنسية وجوازات السفر والعلم المشترك والأعضاء الصربيون في المؤسسات المشتركة، لا تزال من العقبات القائمة. ولا أعتقد أن تدابير عدم

الامتثال وحدها تؤتي النتائج المرجوة؛ ولسوف نستنبط وسائل أخرى للتغلب على العقبات. وأرى بوجه خاص أن ننظر في إمكانية تعزيز ولايتي كي تتيح لي بدعم من سلطات البوسنة والهرسك أن نفصل في القضايا التي لا يمكن الاتفاق بشأنها. ومن الضروري ونحن نساعد السلطات على التحرك قدما ألا نقوض سلطات المؤسسات المشتركة أو فكرة توافق الآراء المجسدة في دستور البوسنة والهرسك.

١٠١ - ولا تزال المؤسسات المشتركة هشة وفي حاجة إلى دعمنا، ومع هذا فإنه يجب أن تضطلع بالمسؤولية التي ألقى الناخبون بها عليها. ولتحقيق هذا الغرض يجب التوصل إلى حل سريع لقضايا تعيين المواقع والخدمات الإدارية التي لولاها يصبح عملها سطحيا. ويواصل مكتبي مساعدتها بالدعم السوقي وبالأمانة وهذا وضع أعتبره غير مقبول. ولذلك سينصب التركيز في الشهور القليلة القادمة على إنشاء هيئات كاملة الأداء وقادرة وحدها على المضي قدما بعبء العمل الملقى عليها.

١٠٢ - وإنني أرحب بظهور معارضة في قيادة جمهورية صربسكا، وتحد مباشر للنظام الفاسد والمضلل في مدينة بالي. لكنه من الضروري أن نلاحظ أن الأصوات البديلة ليست بالضرورة أصوات العقل أو السلام، وأيا كان من يتسلم السلطة الدستورية بعد الانتخابات المقبلة، فإنه سوف يطالب بقوة بجميع الالتزامات المفروضة على جمهورية صربسكا بموجب اتفاقية السلام.

١٠٣ - وفي نهاية المطاف، فإن حدوث تغييرات هامة في موقف السلطات في جمهورية صربسكا يعتبر أساسا مستحيلا ما دام مجرمو الحرب المهتمون طلقاء. وإن استمرار النفوذ السياسي النشط لكرادزيتش على وجه الخصوص يعيق مباشرة تنفيذ الاتفاقية ويهدد أمن جمهورية صربسكا وسلامتها. وإنه من غير المقبول أن تخفق جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إخفاقا تاما بالوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية السلام في هذا الصدد. ولقد تم تذكير جميع السلطات المختصة بالتزامها بتسليم مجرمي الحرب المشتبه بهم إلى المحكمة، وحينما أشير إلى دور كرواتيا في تسهيل عملية المثول الطوعي لعشر متهمين من البوسنيين الكروات في لاهاي، أرى أنه لا يزال هناك الكثير مما يتطلب الإيجاز من جميع الأطراف. ويجب أن تحل هذه المسألة بصورة عاجلة.

١٠٤ - ولقد طرأ بعض التحسن على الحالة في الاتحاد خلال الأشهر القليلة الماضية، وان أكثر ما يلفت للنظر هو عودة عدد كبير من الأقلية المشردة ضمن البوسنة الوسطى، ويجب أن أؤكد على الدور الهام الذي قام به نائبي، المرحوم السفير غيرد فاغنر، لتسهيل هذا التقدم. وإنني أحث السلطات في الاتحاد على مواصلة هذه العملية، وأتطلع إلى المجتمع الدولي لكي يقدر مثل هذه التطورات وذلك بأن يعيد توزيع الموارد والأموال بطريقة مرنة تيسر أعمال التعمير والعودة.

١٠٥ - وفي موستار، أرحب بإبعاد بعض الذين أعاقوا فعليا عمليتي المصالحة والتقدم، وأتوقع تعهدا إيجابيا من خلفائهم. ومع ذلك، لا تزال الحالة هناك رهن الانفجار خصوصا وأن مجالس البلديات الثلاث في

موستار الغربية لم يتم حلها بعد. وإنني أوصي بتطبيق تدابير عدم الامتثال، مثل رفض منح تأشيرات السفر، بحق المسؤولين الذين هم باعتقادي الذين يعيقون فعليا عملية السلام.

١٠٦ - وبالنسبة لمسألة عودة اللاجئين الأوسع، التي كانت عملية مرضية إلى حد كبير في عام ١٩٩٧، فإن القوانين الحالية للملكية لا تزال تشكل عائقا جديا. وبالرغم من التزام سينترا بتعديل القوانين، إلا أنه لم يقم أي كيان بالوفاء بهذا الالتزام. لذلك، فإنني سأوصي باتخاذ تدابير عدم الامتثال في جلسة المجلس التوجيهي التي ستعقد في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

١٠٧ - وفي برتشكو، فإننا نقترب من المرحلة الحاسمة لتأسيس الإدارة المتعددة القوميات، وجهازي الشرطة والقضاء. ولقد ذُكّر كل من جمهورية صربسكا والاتحاد بأن تنفيذ هذه المرحلة والتزامهم بتنفيذ أوامر المشرف من شأنه أن يؤثر تأثيرا مباشرا على الحكم النهائي. وهناك حاجة ماسة للحصول على الأموال من أجل دعم عملية إنعاش الاقتصاد التي تعتبر ضرورية لإنشاء مجتمع متعدد القوميات في برتشكو، ولتسهيل عملية العودة التدريجية والمنظمة. وتحقيقا لهذا الهدف، فإنني سأدعو إلى عقد مؤتمر لمعالجة هذه المسائل.

١٠٨ - ولا يزال إنجاز مهمـــــة إنشـــــاء مؤسسات مشتركة للإدارة الاقتصادية وتشغيلها من أولويات عملي. إلا أن التركيز سوف يوجه أكثر فأكثر نحو تهيئة ظروف للنمو المستدام وذلك قبل أن تتوقف المساعدة الدولية لإعادة التعمير بوقف كاف. وأعتقد بأن الأزمة السياسية الحالية في جمهورية صربسكا ستسفر عن التزام أقوى باتفاق السلام، وأن ذلك سيمهد الطريق في النهاية للبدء بعملية الانتعاش الاقتصادي في جمهورية صربسكا التي سبق أن استفاد الاتحاد منها بطريقة مثيرة للإعجاب. وإنني أحث المانحين على مكافأة هذا التغير السريع والحاسم. وإنه بينما يعزز الانتعاش الاقتصادي عملية السلام بمنح جميع الفئات نصيبا في المستقبل المشترك، فأنني سأستخدم مساعدة إعادة التعمير أيضا كدافع لتعزيز الأهداف السياسية المحددة تعزيزا مباشرا.

١٠٩ - وإثر افتتاح المصرف المركزي في شهر آب/أغسطس، استأنفت جميع المؤسسات المشتركة عملها. وجرى اعتماد مجموعة الحد الأدنى من التشريعات الأساسية، أو ما سمي بمجموعة البداية السريعة. ومع ذلك، فلا يزال يتعين إنجاز الكثير من العمل. وتشمل المهام المتأخرة ما يلي: إصدار العملة المشتركة، وتنفيذ برنامج التعرفة الجمركية المشتركة، وتولي مجلس الوزراء للمهام الإدارية، واعتماد قانون الاستثمارات الأجنبية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مكتبي يعمل مع الوكالات الدولية والسلطات المحلية على وضع مجموعة ثانية من التشريعات الأساسية على مستوى الدولة في مجالات الجمارك والطيران المدني، وإدارة الترددات والاتصالات السلكية واللاسلكية.

١١٠ - ويجب أن يحل كل من استثمار القطاع الخاص والصادرات بطريقة متزايدة محل مساعدة إعادة التعمير، باعتبارهما المصدرين الغالبين للنمو. وإن التحول إلى اقتصاد السوق هو أمر هام. كما يركز مكتبي،

بالتعاون الوثيق مع البنك الدولي واللجنة الأوروبية ووزارة الخزانة بالولايات المتحدة ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، على البدء بعملية التحول إلى القطاع الخاص وتحديث إطار العمل الخاص بالاستثمار المحلي والأجنبي، وإصلاح نظام الضمان الاجتماعي بوصفها شرطا أساسيا لتخفيف عبء المساهمات الثقيل، ويقارب بين القوانين الاقتصادية الأساسية ومعايير الاتحاد الأوروبي.

١١١ - وافق مؤتمر المانحين الثالث على المقترحات المتكررة لمجلس تنفيذ السلام التي تقضي بتطبيق الاشتراط السياسي على مساعدة إعادة التعمير، وعلى منح فرقة العمل الاقتصادي ولاية تنفيذ الاشتراط السياسية برئاستي. وإنني أتوقع أن ينجح الهيكل الجديد الذي أقوم بوضعه لمكتب الممثل السامي في استقلال القوة الكامنة.

١١٢ - وأعتزم أن أقود العمل لمكافحة الفساد وتحويل الأموال، اللذين يسببان قلقا متزايدا لدى المجتمع الدولي. ولقد بين مكتبي، بتأييد من البنك الدولي والمانحين الرئيسيين الآخرين، أن مصدر الفساد لا يكمن في استخدام معونة إعادة التعمير، إنما بالأحرى هي فرص التهرب من دفع الرسوم الجمركية وضرائب المبيعات، وفي سوء تخصيص الأموال المحلية العامة. ولقد قمت بإدارة فرقة العمل الاقتصادي بغية وضع استراتيجية شاملة لمكافحة الفساد في البوسنة والهرسك. وسيغطي الجزء الهام منها عملية إنشاء فريق مشترك بين الوكالات مع المشاركة المحلية كوسيلة لزيادة التوعية العامة بالمشكلة، وإيجاد توافق في الرأي حول الإصلاحات الضرورية.

— — — — —